

إمكانية تحسين فعالية الرقابة الداخلية باستخدام إشارات خطر التدقيق للحد من حالات الغش والاحتيال: دراسة نظرية

أ.م. د. الاء عبد الواحد ذنون

الباحثة/ رؤى موفق محمود اسماعيل

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل

Possibility of improving the internal control effectiveness by using red flags
in auditing to reduce fraud cases: A theoretical study

Asst. Prof. Dr. Alaa A.D Taha

Researcher: Roaa Muwafaq Mahmoud Ismail

University of Mosul

College of Administration and Economics

المقدمة :

المحتملة في الضوابط الداخلية التي قد تؤدي
إلى أخطاء أو أنشطة احتيالية.

تأتي إشارات خطر التدقيق في هذا السياق
لتكون مكملاً أساسياً للجهود الرامية لتحسين الرقابة
الداخلية والتدقيق. إن إشارات الخطر هي مؤشرات
ومعطيات تُستخدم لتحليل البيانات المالية والمحاسبية
بهدف التعرف على الأخطار والمشكلات المحتملة
التي يتعين التركيز عليها. هذه الإشارات تمثل الأداة
التي تساعد المدققين في تحديد النقاط التي تحتاج
إلى تفتيش دقيق للكشف عن الأخطاء والاحتمالات
الاحتيالية، وإن فهم واستخدام هذه الإشارات يمكن

تعمل أنظمة الرقابة الداخلية كخط الدفاع
الأول ضد الأخطاء والاحتيال داخل المؤسسات.
ومع ذلك، فإن التعقيدات المتطورة للمعاملات المالية
وبراعة الأنشطة الاحتيالية تتطلب التحسين المستمر
في مجال الرقابة الداخلية، ودور المدققين، في هذا
السياق، هو دور محوري يتم تكليف المدققين بتقييم
فعالية آليات الرقابة الداخلية، ومن ثم تقديم تأكيدات
بشأن دقة وموثوقية البيانات المالية. وهي تعتمد
على العديد من المؤشرات، التي يشار إليها باسم
"إشارات خطر التدقيق"، لتحديد نقاط الضعف

أن يؤدي دوراً حاسماً في نجاح التدقيق وفي تحسين فاعلية الرقابة الداخلية.

المحور الاول منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في دراسة الثغرات والقيود الموجودة في إجراءات الرقابة الداخلية وعدم قدرتها على تحديد المخاطر وتخفيفها بشكل استباقي. في ضوء دراسة تطبيق إشارات خطر التدقيق كحل محتمل. يسعى البحث إلى تقديم رؤى قيمة حول إحدى أهم ممارسات الرقابة الداخلية وتعزيز قدرتها على منع الأخطاء والاحتيال، الأ وهي إشارات خطر التدقيق. إن استخدام هذه الممارسات لها أهمية قصوى في حماية النزاهة المالية، والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة، وضمان الاستدامة طويلة المدى للمؤسسات التعليمية في قطاع التعليم العالي، واتساقاً مع ما تقدم، فإن دراستنا تطرح التساؤل البحثي الآتي الذي يمكن أن يعمل على تأطير المشكلة الميدانية وتحديد ما وكالاتي:

كيف يمكن توظيف ممارسات إشارات خطر التدقيق لتحسين الرقابة الداخلية وتعزيز قدرتها على منع الغش والاحتيال؟

ثانياً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على مفهوم وأهمية إشارات خطر التدقيق كأحد الاتجاهات الحديثة لمهنة التدقيق والاستعانة بها في تحسين نظم الرقابة الداخلية .

1. الاسهامات في موضوع الرقابة الداخلية:

يمكن أن تساهم البحث في استكشاف الأساليب المبتكرة في الرقابة الداخلية، مثل تكامل إشارات

خطر التدقيق. يمكن أن يوفر نظرة ثاقبة حول كيفية تكييف نماذج الرقابة الداخلية التقليدية وتعزيزها لمواجهة التحديات المعاصرة في اكتشاف الأخطاء والاحتيال.

2. نظراً لأن الاحتيال يبقى مصدر قلق مستمر للمؤسسات، يمكن لهذه البحث أن توفر أساساً نظرية لتحسين آليات منع الاحتيال واكتشافه.

ثالثاً: أهداف البحث

الوقوف على استخدام ممارسات إشارات خطر التدقيق من المدققين.

تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم بتطبيق وتحديث ممارسات إشارات خطر التدقيق للمدققين في الوحدات، وبما يساهم في تأهيل وحدات التدقيق الداخلي وتحسين فاعلية الرقابة الداخلية.

رابعاً: فرضية البحث

يستند البحث على فرضية رئيسة مفادها ان استخدام إشارات خطر التدقيق سيعمل على تحسين فاعلية الرقابة الداخلية، وتتنبأ منها الفرضيات الفرعية الآتية:

استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالإدارة

سيعمل على تحسين فاعلية الرقابة الداخلية

استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية سيعمل على تحسين فاعلية الرقابة الداخلية.

استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالأصول سيعمل على تحسين فاعلية الرقابة الداخلية.

الاحتيالي" (1-3 : 2018، Baader & Helmut).

وعرفت إشارات خطر التدقيق من قبل بعض الباحثين على أنها مجموعة المؤشرات داخل بيئة أعمال المنشآت، والتي من شأنها أن تشير إلى وجود درجة أعلى من مخاطر الاحتيال أو التحريف المتعمد في التقارير المالية (3 : 2020، and Pramuki at ell).

وقد عرف آخرون إشارات خطر التدقيق على أنها "استخدام قائمة من المؤشرات الاحتيالية، إذ إن وجود إشارات خطر التدقيق تنذر بوجود تزوير، ولكنها قد تمثل الشروط أو الظروف المرتبطة بالاحتيال، وأيضاً هي إشارات تهدف إلى تنبيه المدقق إلى وجود النشاط الاحتيالي" (31 : 2010، Ramazani and Atani).

وتخلص الباحثان من خلال التعريفات السابقة لإشارات خطر التدقيق إلى وجود العديد من الركائز الأساسية لإشارات خطر التدقيق من أهمها:

1. إشارات خطر التدقيق عبارة عن مجموعة من المؤشرات.

2. تتعلق بيئة المنشأة محل التدقيق. يعد توافر الثقة لدى المدقق في بيئة الرقابة الداخلية بمثابة العنصر الرئيس للقيام بعملية التدقيق والتخطيط للقيام بمهامه، فإذا كانت بيئة الرقابة الداخلية ضعيفة؛ فإن ذلك يؤدي إلى تقليل الاعتماد على نظم الرقابة الداخلية، ومن ثم قبول مستوى أعلى من المخاطرة عند تقييم أعمال المنشأة. وأن إشارات خطر التدقيق تعبر عن أمور أو أفعال اقترنت عبر الزمن بالسلوك الاحتيالي وتستدعي الانتباه والحذر والتقصي، فهي تنبه المدقق وتنشئ شكه ليقوم بدوره بتنظيم ووضع مجموعة من الإجراءات اللازمة لتتبع الأماكن المحتملة لوجود عمليات احتيال والتحقق ببطء وذكاء منها.

استخدام إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين سيعمل على تحسين فاعلية الرقابة الداخلية.

خامساً: منهج البحث

انتهج الباحثان المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالأطاريح والرسائل والدوريات والكتب ومواقع شبكة الأنترنت التي تناولت موضوع البحث، ولاسيما ذات العلاقة بموضوعات إشارات خطر التدقيق والرقابة الداخلية.

المحور الثاني الاطار المفاهيمي

1-2 مفهوم إشارات خطر التدقيق واليات الحد من الأخطاء والغش

أسهمت عمليات الغش والاحتيال وما نتج عنها من انهيار للمنشآت المالية في ضرورة أن يكون المدققين كمحققين لفحص مدى صحة الأدلة ودقة البيانات المالية للمنشآت وذلك بإتباع النهج الفضولي في أثناء عملية التدقيق، إذ يستخدم المدققون عدداً من الإجراءات والتقنيات للكشف عن عمليات الاحتيال والتلاعب، تتمثل إحدى هذه الإجراءات في استخدام إشارات خطر التدقيق التي تدل على إمكانية وجود نشاط احتيالي.

2-2 ماهية إشارات خطر التدقيق:

أطلق على إشارات خطر التدقيق تسميات عدة منها (الرايات الحمراء، الأعلام الحمراء، إشارات الاحتيال، المؤشرات التحذيرية للاحتيال، عوامل خطر الاحتيال). ("عبد السلام، 2018، 63).

كما عرفت على أنها استخدام قائمة من المؤشرات الاحتيالية، حيث إن وجود إشارات خطر التدقيق لا تنذر بوجود تزوير، ولكنها قد تمثل الشروط أو الظروف المرتبطة بالاحتيال، فهي إشارات تهدف إلى تنبيه المدقق إلى وجود النشاط

الرقابية، ومن الصعب اكتشافه غالباً (لطي،
2006، 32).

أ.إشارات خطر التدقيق للمهام التنفيذية: وتكون
إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالمهام التنفيذية
بناءً على تردد الإدارة العليا في تقديم بعض
المعلومات إلى المدقق الداخلي، وتقليص حجم
أعمال المنشأة، وزيادة التغيرات في البيانات المالية
من فترة لأخرى (3، 2007، Hall).

ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من صحة تلك
الإشارات في ضوء المزيد من الإجراءات المعروفة
أسباب إخفاء الإدارة لأدلة الإثبات أو الإنخفاض في
النقدية وما قد يقابله من احتيال في النقدية، ويتوجب
على المدقق الداخلي حينها دراسة العناصر المؤثرة
على النقدية.

ب. إشارات خطر التدقيق للأعمال التنظيمية
وتبرز تلك الإشارات في ضوء إتباع إدارة
المنشأة لتكوين هيكل تنظيمي قد يساعد على القيام
بالأنشطة الاحتيالية، وهي تتعلق ببيئة الرقابة
الداخلية بشكل مباشر، وقد أوضح (65: 2010 et
Hussain al،) أنه يمكن الاعتماد على إشارات
خطر التدقيق للتحقق من انضباط البيئة الرقابية،
ويتم ذلك من خلال التالي:

أ. هل يتوفر لدى العاملين أسباب اقتصادية
تؤدي إلى الاحتيال ؟

ب. هل توجد مركزية القرارات من قبل إدارة
المنشأة

ج. هل يوجد صراع بين الإدارة العليا يتعلق
حول أهداف المنشأة وفلسفاتها ؟

د. هل يشعر العاملون بسوء المعاملة
واستغلالهم من إدارة المتشاد؟

3-2 أنواع إشارات خطر التدقيق:

2-3-1 إشارات خطر التدقيق المتعلقة

بالإدارة:

تسعى منشآت الأعمال إلى إظهار المركز
المالي بأفضل صورة للتعبير عن مدى استقرارها
الاقتصادي لما لذلك من تأثير مباشر على قيمة
المنشأة التي تظهر بوضوح في أسعار أسهمها في
السوق، ووفقاً لذلك فقد تلجأ إدارة المنشأة إلى
استغلال مرونة المعايير والسياسات المحاسبية التي
تسمح لها بحرية الاختيار بين البدائل المحاسبية
لتحقيق أهداف معينة. وقد تلجأ إلى الاختيار من
بين القواعد المحاسبية القواعد التي تؤدي إلى
الإفصاح الذي يروونه مناسباً عن أرباح المنشأة
وخسائرها ومركزها المالي أو من الممكن استخدام
نفوذها في المهام التنفيذية والأعمال التنظيمية
لتنتمكن من الوصول إلى أهدافها، لذا تم تسليط
الضوء على أهم أساليب احتيال الإدارة مقترناً بأهم
إشارات خطر التدقيق التي تشير إلى احتمال
وجود احتيال مع توضيح دور المدقق في كشف
الاحتيال استناداً إلى المؤشرات. (الجازوي،
2015، 203)، ويتم ارتكاب هذا النوع من
الاحتيال عن طريق ارتكاب الأخطاء المتعمدة
بالسجلات المحاسبية في ضوء الإدارة العليا
للمنشأة، ويتم تحريف المركز المالي للمنشأة،
ونتائج الأعمال، والتدفقات النقدية وتكمن
خطورته في أنه يحدث حتى في ظل وجود نظام
جيد وقوي للرقابة الداخلية؛ ويعود سبب ذلك إلى
أن إدارة المنشأة يمكن أن تتغلب على الإجراءات

هـ. التعرف على الخلفية التاريخية للمنشأة بخصوص (إدارة شؤون العاملين، العمل الإضافي في الأقسام المختلفة للمنشأة، معدلات الدوران في الإدارة العليا).

2-3-2 إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية:

تعد القوائم المالية أهم جزء من أجزاء التقارير المالية وتمثل المصدر الرئيس للمعلومات التاريخية المعبرة عن نتيجة نشاط المشروع خلال الفترة المالية السابقة، وتتكون التقارير المالية من القوائم المالية التي هي تقارير لها شكل أو أشكال معينة تُعرض فيها المعلومات المالية، ونظراً لأن القوائم المالية تُعد من قبل إدارة المنشأة وقد يحدث أن تتلاعب الإدارة بالأرقام المالية التي تتضمنها تلك القوائم، لذا كان لابد من مدقق الحسابات بفحص هذه القوائم وما تتضمنها من معلومات مالية هامة لمتخذي القرارات. وبما أن غالبية عمليات الاحتياال تتم في ضوء قائمة المركز المالي وقائمة الدخل إضافة إلى الإيضاحات التي سيتم تناولها وخاصة بأساليب الاحتياال التي تخص هذه القوائم مع إشارات خطر التدقيق المالية التي من الممكن تطبيقها على القوائم المالية لمعرفة هل هذه القوائم المالية مُحرفة أم لا إضافة إلى توضيح أهم إجراءات المدقق لكشف الاحتياال المحتمل في هذه القوائم (عشماوي وآخرون، 2021، 154).

أولاً: أساليب الاحتياال في قائمة المركز المالي

:

القائمة وهي التي تطالها ممارسات التلاعب من قبل الإدارة من خلال قيامها ببعض الممارسات وفيما يأتي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب الاحتياال ومنها على سبيل المثال: (الغانم، 2017، 70-71) و(عشماوي، 2021، 154)

أ - الأصول غير الملموسة: حيث يتم المبالغة في تقويم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، فضلاً عن الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة بما يُخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية، مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مسوغة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول.

ب-الأصول غير المتداولة: إذ لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد كلفتها بتاريخ الميزانية، كذلك يتم التلاعب في نسب الاستهلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها أو زيادتها عن تلك النسب المستخدمة، يضاف إلى ذلك العمل على إجراء تغييرات غير مبررة في استخدام طرائق احتساب الاستهلاك، مثل تحويل طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس.

ت - الاستثمارات المتداولة: حيث يتلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، فضلاً عن إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار.

ث - النقدية ويتم فيه عدم الإفصاح عن البنود النقدية بشكل واضح، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

ج - الذمم المدينة: ويتم التلاعب فيها في ضوء عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، مثل تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة.

ح- المطلوبات المتداولة وطويلة الأجل: مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري

مستقبلية تعتقد إدارة المنشأة أنه من الممكن أن تكون عصبية.

نقل المصروفات المترتبة على المنشأة مستقبلاً إلى المدة المالية الحالية لظروف خاصة وذلك بهدف التخفيف من الأعباء في الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع.

3-3-2 إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالأصول:

يتضمن هذا النوع من الاحتيال سرقة موارد المنشأة ومصاحبتها بأخطاء لتغطية هذه السرقات، وتعتمد المنشأة على نظام الرقابة الداخلية فيها لمنع حدوث مثل تلك الاحتيالات، ويكمن احتيال العاملين باختلاس الأصول بناءً على التصرف في الأصول المملوكة للمنشأة بطرق مخالفة للأحكام المالية (زقوت، 2016، 55-56) ويتم ذلك عن طريق (المقبول وآخرون، 2019، 74)

1- احتيال النقدية: ويتم ذلك عن طريق المبيعات النقدية أو متحصلات العملاء عن طريق إثبات المبالغ المختلطة على شكل خصم مسموح به أو على شكل ديون معدومة، أو على شكل مردودات مبيعات وهمية.

2- احتيال الأصول الثابتة: تُعدّ الأصول الثابتة جزءاً لا يتجزأ من رأس المال المستثمر، ومن ثم فمن الضروري الاحتفاظ بسجل الأصول الثابتة، الذي يتضمن توضيحات تفصيلية عن الأصول الثابتة من تاريخ الشراء، التكلفة، العمر الإنتاجي، معدل الإهلاك، ومثال على سرقة الأصول الثابتة قيام العامل، ببيع الأصول الثابتة المستهلكة وحذفها من القوائم المالية على الرغم من أنها مازالت قيد الاستعمال.

من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، أو القيام بالحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل لتحسين نسبة السيولة. خ - المخزون : في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب الاحتيال في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون .(زقوت، 2016، 55-56):

ثانياً: أساليب الاحتيال في قائمة الدخل :
ومن أهم أساليب التلاعب في قائمة الدخل ما يأتي: (الوقاد وديان، 2010، 94) و (أبو العينين، 2020، 1088)

تسجيل إيرادات قبل موعد تحققها، أي الاعتراف بالإيراد محاسبياً ودفترياً قبل اكتمال عملية تبادل المنفعة. وتسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة .
زيادة الإيرادات بناءً على عائد لمرة واحدة، ويتم ذلك في ضوء قيام إدارة المنشأة بزيادة إيراداتها خلال مدة مالية محددة من خلال زيادتها لمرة واحدة، إذ تعطي هذه الممارسة صورة إيجابية عن إدارة المنشأة من خلال زيادة إيراداتها وأرباحها في الوقت الذي يكون فيه أداؤها سيئاً.

نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة.

نقل الإيرادات الجارية إلى مدة مالية لاحقة حيث تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية ونقلها إلى مدة مالية لاحقة تكون الحاجة لها في تلك المدة أكثر ضرورة، وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع المنشأة في السنة الجارية ممتازة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات

ارتباط العاملين والعملاء لتسهيل الصفقات وما ينتج عنه من خسائر فادحة للمنشآت دفاع الموظفين عن بعضهم في كثير من المواقف بصورة دائمة. انعدام الاستقرار في ظروف الحياة، وتغير في أنماط الحياة مثل شراء سيارات باهظة الثمن أو حيازة مجوهرات.

ومن خلال هذه الإشارات يمكن للمدقق التحقق من وجود احتمال لاحتتيال العاملين أم لا، ويتم ذلك من خلال التحري عن ظروف الموظف الشخصية أو أي مؤشرات أخرى تؤكد مثل هذا النوع من السلوك الاحتيالي مثل: كبر حجم المشتريات، أو محاولة الاستقالة من الوظيفة إذ يجب على المدقق أن يبذل أقصى طاقة لدية لتحديد ما إذا كان هناك أية قضايا قانونية جارية ضد بعض العاملين ولم يتم البت فيها بعد. (محمود، 2021، 253).

بناء على ما سبق ترى الباحثان أن المدقق يمكن أن يواجه صعوبة باستخدام هذه الإشارات، وذلك بسبب أن المدقق الخارجي لا يكون على صلة مباشرة مع العاملين ليتمكن من ملاحظة بعض الإشارات المذكورة أعلاه، بينما بالنسبة للمدققين الداخليين فيمكن استخدامهما بسهولة كونهم على تواصل مباشر مع زملائهم بنفس المنشأة فمن الممكن ملاحظة المدقق الداخلي وجود تغير في نمط حياة إحدى العاملين بشكل مفاجئ أما بالنسبة للمدقق الخارجي فمن الصعوبة الانتباه لهذه الإشارة.

ثانياً: إشارات خطر التدقيق المتعلقة بظروف العمل :

وقد تشير بعض الظروف التي تتعلق بالعمل إلى وجود ممارسات احتيالية من العاملين مثل (زقوت، 2016، 55-56):

3- احتيال المخزون: ويتم الاحتيال في المخزون عن طريق عدم إثبات البضاعة الواردة في دفاتر المخازن وقد يتواطأ المحتال مع الزبائن من خلال توريد بضاعة لهم من غير تقيدها واقتسام الثمن معهم، واختلاسها، أو صرف كميات من البضاعة أقل مما هو مثبت في أدونات الصرف، ويتم اختلاس الفرق.

4- استخدام أصول المنشأة بشكل شخصي: وذلك عن طريق التلاعب بأصول المنشأة من خلال استخدامها كضمان لفرض شخصي.

2-3-4 إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالعاملين:

يمكن تقسيم إشارات خطر التدقيق المتعلقة باحتيال العاملين إلى ثلاثة مجموعات على النحو الآتي : (Ngava، 2017، 13-15)

أولاً: إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسلوك العاملين :

قد تدل بعض إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسلوك العاملين على إتباعهم لبعض الممارسات الاحتيالية، وقد تدل بعض إشارات خطر التدقيق المتعلقة بسلوك العاملين على إتباعهم لعدد من الممارسات الاحتيالية، وقد أوضحت جمعية الخبراء (ACFE) المعتمدين لكشف الاحتيال أهمية تقييم تلك الإشارات نظراً لما تتكبدته المنشآت من خسائر فادحة نتيجة لذلك الاحتيال، ويوجد العديد من الأنماط المختلفة لإشارات خطر التدقيق المتعلقة بسلوك العاملين على النحو الآتي: (13-15، Ngava، 2017)

العسر المالي للموظفين وما يشملها من كبر حجم الديون الاختراق والتلاعب لنظام الرقابة الداخلية، وتنتشر في احتيال البيانات المالية .

نستنتج مما سبق أن التحقق من تلك الإشارات يعد أمراً مهماً بوصفه خطوة أولى للتأكد من وجود احتيال في أعمال المنشأة من عدمه، ولذلك فمن الواجب أن يولي المدقق تلك الإشارات مزيداً من الاهتمام نظراً لما تنطوي عليه من أدوات للتلاعب والاحتيال، فعند توظيف المدقق هذه الإشارات أثناء عملية التدقيق وملاحظة وجود أي من الإشارات التي تزرع الشك بوجود حالات الغش والاحتيال يقوم عندئذ بمجموعة من الإجراءات للتحقق من وجود عملية الاحتيال من عدمه. مثال ذلك: في حال ملاحظة المدقق وجود إشارات تدل على الاحتيال عن طريق سوء استخدام الأصول مثل الاحتيال عن طريق المخزون حيث من مؤشرات دلالة الاحتيال في المخزون ما يأتي: (المقبول وآخرون، 2019، 74-75)

الانكماش غير المتوقع في المخزون.
الزيادة في المشتريات مع عدم الزيادة في المبيعات.

وجود قيود يومية قد تؤدي إلى تغيير في المخزون.

معدل دوران منخفض للمخزون مقابل زيادة كبيرة في الكميات المخزنة.

وجود اختلاف بين سجل الجرد والوجود الفعلي للمخزون.

وهنا على المدقق أن ينقذ مجموعة من الإجراءات، وعليه التحقق بفطنة وذكاء من وجود عملية احتيال عن طريق المخزون على سبيل المثال فحص سجلات المخزون السلعي للمنشأة، مراقبة جرد المخزون في مواقع معينة على أساس غير معلن أو إجراء جرد للمخزون في جميع المواقع في نفسه التاريخ، إجراء جرد للمخزون في نهاية مدة

- عدم الفصل بين الواجبات في الأماكن المعرضة للاحتيال.

- ارتفاع معدل دوران العاملين خاصة في الأماكن التي تكون عرضة للاحتيال.

- تكرار رقم التأمينات الاجتماعية لأكثر من عامل

- عدم فحص المنشأة للحالة الائتمانية للعاملين قبل التعيين.

- انخفاض الروح المعنوية للعاملين.

وعليه يمكن القول ان هناك حاجة للمدقق في التواصل مع قسم الموارد البشرية والاستفسار عن سبب ارتفاع معدل دوران العاملين في الأماكن الأكثر عرضة للاحتيال كالمخزون والصندوق والتأكد من أرقام التأمينات الاجتماعية للعاملين والاستفسار عن الأوراق المطلوبة أثناء عملية التوظيف للتأكد من أن المنشأة تهتم بالحالة الائتمانية للعاملين.

ثالثاً: إشارات خطر التدقيق المتعلقة بأجور العاملين :

قد تتبع المنشأة بعض السياسات المتعلقة بأجور العاملين والتي تؤدي إلى الاحتيال وتبرز هذه الإشارات من خلال: (محمود، 2021، 254)

- تغيرات غير مبررة في أجور العاملين .
- ساعات عمل إضافية للعاملين (بناء على بيان الأجور للموظفين).
- ساعات عمل إضافية خلال فترات الركود.

- تحميل مسؤولية الأجور لشخص واحد فقط .

- اختلاف رصيد بند الأجور بين الموازنة ومراكز التكلفة.

إعداد التقارير أو بالقرب منها لتقليل مخاطرة التلاعب غير المناسب أثناء المدة بين الجرد ونهاية مدة إعداد التقارير.

والأكثر احتمالاً للخطأ أو الغش. هذا يساهم في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة.

1:3 مدى استخدام إشارات خطر التدقيق في

تقييم خطر الاحتيال:

إن مدقق الحسابات بحاجة إلى فهم وتقييم العوامل المؤدية إلى ارتكاب الاحتيال والغش، والاعتماد عليها في باحتمال وجود احتيال أو الغش، إذ تعد عملية تقييم المخاطر ذات أهمية كبيرة لأنها تؤثر بشكل مباشر في قدرة المدقق في كشف الاحتيال كونها تحدد منهج عملية التدقيق ومن ثم تحدد إجراءات التدقيق التي سوف تتم بعد عملية تقييم المخاطر، حيث تعد أحد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المدقق لتقييم خطر الاحتيال في أثناء مرحلة التخطيط لتدقيق البيانات المالية. (دحود والصباغ، 2016، 383).

وقد عرفت عوامل مخاطر الاحتيال على أنها "الأحداث أو الظروف التي تشير إلى دافع ما أو ممارسة ضغط معين لارتكاب الاحتيال أو إتاحة فرصة لارتكاب الاحتيال". (الصباغ، 2016، 75-76).

كما جاء في نشرة معيار التدقيق الأمريكي (SAS NO.99) قائمة بأهم عوامل مخاطر الاحتيال، عوامل الخطر المتعلقة باحتيال الإدارة و عوامل الخطر المتعلقة باحتيال العاملين وذلك وفقاً لنموذج مثلث الاحتيال، إذ يشترك نوعا الاحتيال في الخصائص نفسها، ولكنهما يختلفان في عوامل الخطر ويرافق كل عامل من عوامل خطر الاحتيال مجموعة من المؤشرات يمكن تصنيفها إشارات خطر التدقيق حسب نموذج مثلث الاحتيال كما ورد في المعيار الأمريكي (SAS NO.99) ومعيار التدقيق الدولي (ISA NO. 240). (طالب، إناس، 2021، 64).

وبالنظر إلى

المحور الثالث

دور إشارات خطر التدقيق في تحسين فاعلية الرقابة الداخلية للحد من الغش والاحتيال

لإشارات خطر التدقيق دوراً مهماً في الحد من الأخطاء والغش من خلال اكتشاف الأخطاء والمخالفات فهي تساعد في اكتشاف الأخطاء والمخالفات بشكل سريع وفعال. إذ تتيح هذه الإشارات للجهات المسؤولة التركيز على المجالات التي تحتمل وجود مشكلات والبحث فيها بدقة، وكذلك تحسين الرصد والمراقبة فهي تمكن من تحسين عمليات الرصد والمراقبة إذ يتم تكوين هذه الإشارات للكشف عن أنماط غير عادية أو تغييرات مهمة في البيانات أو العمليات، مما يسمح بالتفتيش والتحقق منها بشكل أفضل، وتحفيز الامتثال والالتزام فوجود هذه إشارات يمكن أن يشجع الأفراد والكيانات على الامتثال للقوانين واللوائح بشكل أكبر، نظراً لأنهم يعلمون أن هناك نظاماً مبنياً على القواعد يتتبع ويكشف عن الانتهاكات، كما تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات والأنشطة وتساهم في توفير معلومات واضحة حول النشاطات المشبوهة أو الخطيرة وتعزز من قدرة الجهات المعنية على التحقق والتدقيق، كذلك الوقاية من الاحتيال إذ تساعد في الحد من الاحتيال والغش عن طريق اكتشاف الأنشطة غير المشروعة والمخالفات بسرعة، مما يساهم في تقليل فرص الاحتيال، إضافة إلى تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف بفضل إشارات الخطر، يمكن للمؤسسات توجيه مواردها وجهودها نحو التدقيق والفحص في الأمور الأكثر أهمية

إلى احتمال وجود احتيال، قيم خطر الاحتيال بشكل
منخفض." (الغانم، 2017، 70-71)

مما سبق ترى الباحثان إن إشارات الخطر في
عمليات التدقيق تلعب دوراً حاسماً في تقييم خطر
الاحتيال إذ تساعد هذه الإشارات في تحديد المناطق
المحتملة لحدوث الاحتيال وتسهم في تحليل البيانات
والمعلومات المالية بحيث يمكن للمدققين تحديد
المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة وتحليل
السلوكيات والأنماط للعمليات المالية والمعاملات
وهذا يمكن أن يساعد في اكتشاف أي أنماط غير
معتادة أو غير مبررة تشير إلى احتمالية الاحتيال،
فضلاً عن التدقيق

في الضوابط الداخلية التي تساعد في تقييم
فعالية الضوابط الداخلية التي تمنع الاحتيال. إذا تم
اكتشاف ضعف في هذه الضوابط، يمكن تصحيحها
لتقليل خطر الاحتيال، وتحليل الانحرافات عن
المعايير المحاسبية والضوابط المالية. إذا تم اكتشاف
أي انحراف غير مبرر، يتم تقييمه والبحث في
أسبابه.

والبحث في الاستثناءات والمعاملات غير
المعتادة والذي يمكن أن يكشف عن أي معاملات
غير معقولة أو مشبوهة، وتحليل الضغوط والفرص
التي يمكن أن تدفع الأفراد إلى ارتكاب الاحتيال،
بالإضافة إلى تحليل الفرص التي يمكن أن تتيح
الفرصة للقيام بالاحتيال، وإشارات الخطر في
التدقيق تساهم في تقييم خطر الاحتيال عن طريق
تحليل البيانات والمعلومات بشكل شامل وذكي.
تمكن المدققين من تحديد المخاطر المحتملة واتخاذ
الإجراءات اللازمة لمنع الاحتيال وضمان دقة
البيانات المالية.

وبالنظر إلى ما سبق فإن معرفة المدقق بعوامل
خطر الاحتيال والإشارات المتعلقة بها يعمل على
تحسين دقة التقييم الأولي لمخاطر الاحتيال، حيث
يمكن القول إن تقييم مخاطر الاحتيال يعد أحد
الأدوات التي تساعد المدقق على نحو منظم
واستباقي في تحديد أين وكيف يمكن للاحتيال أن
يحدث، ومن الذي يمكنه اقتراح عمليات الاحتيال،
إذ يعد منهجاً استباقياً يمكن في ضوئه تحديد
عمليات الاحتيال بصورة مبكرة والعمل على الحد
من أي ضرر ناجم عن الاحتيال، وإن الخطوة
الأولى في كشف الاحتيال تتمثل في فهم دوافع
مرتكبي الاحتيال لتحديد المجالات التي يمكن أن
تخضع إلى مزيد من التدقيق والتي تتطلب إجراءات
إضافية من البحث والتحقيق، فكلما كانت هذه
العوامل والمؤشرات واضحة كلما زاد مستوى خطر
الاحتيال، وعلى المدقق أن يدرك أن ملاحظة بعض
هذه المؤشرات والعوامل لا يعني نفي وجود خطر
الاحتيال، فعلى المدقق استخدام خبرته وحكمه
المهني في تحديد مستوى هذه المخاطر، وتحديد
الاستجابة المناسبة لها وهي مهام تعتمد أساساً على
خبرة ومهارة المدقق وكفاءته في كشف الاحتيال،
فإذا وجد المدقق أن عوامل خطر الاحتيال موجودة
بكمية قيم خطر الاحتيال بأنه عال واستجاب لهذه
المخاطر بتعديل إجراءات التدقيق، أما إذا استنتج
أن عوامل الخطر غير موجودة أو الظروف لا تشير

- (2) ضعف بيئة الرقابة الداخلية.
 - (3) تعنت الإدارة تجاه بعض الإجراءات.
 - (4) التركيز المبالغ فيه تجاه تحقيق توقعات الإدارة وتحقيق مكاسبهم.
 - (5) تعقد المعاملات المالية لتعقيد مهمة المدقق الخارجي.
- وقد أكدت دراسة (Smith ., 2005: 76) et. Al على أهمية دراسة نظم الرقابة الداخلية؛ لما لها من أثر كبير في توفير إشارات خطر التدقيق، والإنذار المبكر لوجود الاحتيال.
- وأوضح Smith أنه للتحقق من وجود نشاط احتيالي في المنشأة، فإن هناك إشارات خطر هي الأبرز، وقام بترتيبها حسب الأهمية على النحو التالي:

2-3 مدى استخدام إشارات خطر التدقيق في تقييم نظم الرقابة الداخلية:

عقب فضيحة انهيار العديد من الشركات وما تعرضت له شركة Enron وغيرها من الشركات نتيجة للأنشطة الاحتيالية التي اتبعتها وكانت سبباً رئيساً وراء عملية الإنهيار، فقد نص قانون 40 Sarbanes-Oxley لعام 2002 أنه يجب التحقق من ضوابط نظم الرقابة الداخلية للمنشأة محل التدقيق، واتخاذ مجموعة من إجراءات التدقيق للكشف عن الاحتيال.

ووفقاً لإحصائية جمعية الخبراء المعتمدين لكشف الاحتيال (ACFE)، الصادرة عام 2008م، أن ما يقرب من نصف الحالات المكتشفة للاحتيال قد تمت في ضوء مراقبي الحسابات الخارجيين، ومدققي الحسابات الداخليين، وذلك في ضوء الكشف عن بعض الانحرافات في نظم الرقابة الداخلية، وأن لإشارات خطر التدقيق دور بارز في الكشف عن الاحتيال (Lundstrom، 2009: 1)

تشير إشارات خطر التدقيق إلى احتمالية عدم منع أو كشف الأخطاء الجوهرية بواسطة السياسات والإجراءات المعتمدة بهيكل الرقابة الداخلية، كما قد تحدث مخاطر الرقابة في بيئة التدقيق الالكترونية كنتيجة لعجز الأنشطة المتبعة في نظام التدقيق الالكتروني كتطوير البرامج والصيانة والنظم المساندة وتدابير الامن الحقيقي للنظام. (العنزي، 2021: 22).

وقد بين (Bell and ، 2000: 169-184) (Carcello) أن هناك بعض إشارات خطر التدقيق، التي من شأنها أن تفصل بين وجود أو عدم وجود نشاط احتيالي:

(1) تقديم معلومات كاذبة للمدقق الخارجي من قبل الإدارة.

ت	إشارات خطر التدقيق
1.	فشل الإدارة في تقديم حلول حول نظام الرقابة الداخلية
2.	إعتماد المنشأة على الاقتراض والديون لتسيير أعمالها.
3.	المعاملات الهامة مع الأطراف ذوي العلاقة.
4.	كبر حجم الضغوط على المنشأة للحصول على زيادة رأس المال.
5.	تدهور الوضع المالي للمنشأة ، وضمانها من قبل الإدارة.
6.	التدفقات النقدية غير المرتبطة بالأرباح (التدفقات النقدية السلبية).
7.	علامات الإنذار المبكر عن إفلاس المنشأة.
8.	صعوبة تحديد مراكز المسؤولية، وصعوبة تحديد الأفراد أو الكيانات المسيطرة على المنشأة بشكل دقيق.
9.	إنحدار المستوى المالي للمنشأة.
10.	بناء المعاملات ذات الأهمية على التقديرات.
11.	وجود تاريخ معروف للمنشأة يتعلق بالانتهاكات القانونية.
12.	تغليب المضمون على الشكل (في حال الاستفسار عن بعض المعاملات الهامة).
13.	تعويضات مالية نتيجة لبعض الممارسات المحاسبية المتعسفة.
14.	النمو السريع أو الربحية غير العادية المتعلقة بأعمال المنشأة؛ مقارنة بمثيلاتها في الصناعة نفسها.
15.	العلاقات المتوترة بين إدارة المنشأة والمراجع الخارجي.
16.	قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح لأغراض ضريبية.
17.	ممارسات غير مالية للتأثير على التقديرات المتعلقة بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام GAAP().
18.	ارتفاع معدلات دوران الإدارة العليا.
19.	تأثير المعاملات المالية الجديدة على الاستقرار المالي والربحية.
20.	المنافسة الشديدة مع انخفاض هوامش الربح.
21.	إنخفاض معدلات الفائدة.
22.	تعقد عمليات المنشأة ككل.
23.	وجود بعض الضوابط الداعمة للممارسات الإدارية المتعسفة.
24.	تراجع مؤشرات الصناعة، أو الاقتصاد ككل.
25.	التعرض لدرجات عالية من التغيرات التكنولوجية وتقدم المنتجات.

المصدر: Omar، Malcolm،Smith،

وبين (et. Al،Smith.، 2005: 81) أن

هناك إمكانية لتصنيف هذه الإشارات وفقا لثلاث

عوامل، يمكن للمدقق التعرف عليها خلال

دراسة نظام الرقابة الداخلية، أوضحها كما يلي:

جدول(2) تصنيف إشارات خطر التدقيق وفق

العوامل المؤثرة بها

Syed Iskandar ، Idris،Normah Haji

،Zulkarnain Sayd And Baharuddin

"Auditors" ، (2005)،Ithnahaini

Perception Of Fraud Risk Indicators

Managerial ،Malaysian Evidence"

،Auditing Journal 20 (1): 73-85.

العناصر	إشارات خطر التدقيق
التأثير الإداري على بيئة الرقابة الداخلية.	تعويضات مالية نتيجة لبعض الممارسات المحاسبية المتعسفة. فشل الإدارة في تقديم الحلول المناسبة حول نظم الرقابة الداخلية. ممارسات غير مالية؛ للتأثير على التقديرات المتعلقة بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام (GAAP) ارتفاع معدلات دوران الإدارة العليا. العلاقات المتوترة بين إدارة المنشأة والمراجع الخارجي. وجود تاريخ معروف للمنشأة يتعلق بالانتهاكات القانونية.
خصائص التشغيل والإستقرار المالي.	بناء المعاملات ذات الأهمية على التقديرات. المعاملات الهامة مع الأطراف ذوي العلاقة. وجود بعض الضوابط الداعمة للممارسات الإدارية المتعسفة. إنخفاض معدلات الفائدة. علامات الإنذار المبكر عن إفلاس المنشأة. إعتماد المنشأة على الإقتراض والديون لتسيير أعمالها. تدهور الوضع المالي للمنشأة وضمانها من قبل الإدارة. قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح لأغراض ضريبية. تعقد عمليات المنشأة ككل. صعوبة تحديد مراكز المسؤولية ، وصعوبة تحديد الأفراد أو الكيانات المسطرة على المنشأة بشكل دقيق .
ظروف الصناعة.	تأثير المعاملات المالية الجديدة على الإستقرار المالي والربحية. المنافسة الشديدة مع إنخفاض هوامش الربح. تراجع مؤشرات الصناعة أو الإقتصاد ككل.

Syed Iskandar Zulkarnain Sayd And ، Idris، Normah Haji، Omar، Malcolm،Smith
 "Auditors' Perception Of Fraud Risk Indicators ، (2005)، Ithnahaini،Baharuddin
 20 (1): 73-85.، Managerial Auditing Journal،Malaysian Evidence"

3-3 دور إشارات خطر التدقيق في تحسين فعالية الرقابة الداخلية:
 ويمكن توضيح هذا الدور من خلال الجدول الآتي:
 جدول رقم (3) دور إشارات خطر التدقيق في تحسين فعالية الرقابة الداخلية

أنواع إشارات خطر التدقيق	الدور في تحسين فاعلية الرقابة الداخلية
إشارات التدقيق المتعلقة بالإدارة	ويمكن التحقق من هذه الإشارات في ضوء قيام المدقق الداخلي بالتحقق من مدى تطبيق نظم الرقابة الداخلية، وفحص المعاملات بدرجة عالية من الدقة، وفحص المعاملات ذات الأهمية النسبية، ومراجعة أدلة الإثبات. وترى الباحثان بأن إشارات خطر التدقيق تؤدي دوراً حيوياً في الحد من احتيال الإدارة في ضوء: اكتشاف الانحرافات عن المعايير والسياسات: إشارات الخطر يمكنها تسليط الضوء على أي انحراف عن المعايير المحددة والسياسات الداخلية. هذا يمكن أن يشمل انحرافات مثل التلاعب بالبيانات المالية أو تجاوز السجلات والتقارير المالية. تحليل الاتجاهات والمقارنات: إشارات الخطر يمكنها مساعدة المدققين في تحليل الاتجاهات الطويلة الأمد والمقارنات مع المؤشرات السابقة والمقارنة بين أداء الشركة ومنافسيها. هذا يمكن أن يساعد في اكتشاف أي تباينات غير مبررة. تحديد النقاط الحساسة: إشارات الخطر يمكن أن تساعد في تحديد النقاط الحساسة في عمليات الشركة التي تحتاج إلى اهتمام خاص. على سبيل المثال، يمكن أن تشير إلى وجود ضعف في الضوابط الداخلية في مجالات معينة تتيح للاحتيال الحدوث. توجيه التركيز وتحديد الأولويات: إشارات الخطر تساعد في توجيه تركيز التدقيق نحو المجالات التي تحمل أعلى مخاطر وأهمية من أجل تحقيق الأهداف المالية والإدارية للشركة. تعزيز الشفافية والتقارير: بناءً على الاستثناءات والمخاطر المحتملة، يمكن لإشارات الخطر أن تساهم في تعزيز الشفافية في تقارير الشركة وزيادة مصداقيتها. بشكل عام، إشارات الخطر في التدقيق تعمل كأداة مهمة للكشف عن السلوكيات غير الملتزمة والمخاطر المالية في الإدارة. تساعد في تعزيز الامتثال وتقليل فرص الاحتيال وتحسين جودة الإدارة والتقارير المالية.

**امكانية تحسين فعالية الرقابة الداخلية باستخدام اشارات خطر التدقيق للحد من حالات الغش
والاحتيال: دراسة نظرية**

إشارات خطر التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية تؤثر بشكل كبير في عمليات التدقيق للمؤسسات، حيث تساهم في زيادة دقة ونزاهة التقارير المالية والكشف عن أي تلاعب محتمل أو أخطاء وذلك في ضوء: كشف الاحتمالات للتلاعب بالأرباح: إشارات الخطر يمكن أن تشمل تحليلات دقيقة للأرباح والعوائد، والتي يمكن أن تساعد في كشف أي محاولة للتلاعب بالأرباح من خلال تضخيمها أو تقليلها بشكل غير مشروع. تحليل الاستبعادات والتغيرات غير المبررة: إشارات الخطر تساعد في اكتشاف أي استبعادات غير مبررة للمعاملات أو التغيرات الكبيرة في السجلات المالية. يمكن أن تشير هذه الاستبعادات إلى وجود تلاعب أو أخطاء. التدقيق في الضوابط الداخلية: إشارات الخطر يمكن أن تشير إلى ضعف أو فشل في الضوابط الداخلية المصممة لضمان دقة التقارير المالية. هذا يمكن أن يشمل السيطرة على الوصول ومعالجة المعاملات وضمان تنفيذ السجلات المالية بدقة. تحليل الاتجاهات والنسب المالية: إشارات الخطر تساهم في تحليل الاتجاهات الطويلة الأمد والمقارنات بين مختلف الفترات المالية. يمكن أن تكشف تغييرات غير مبررة في النسب المالية والأداء عن تلاعب أو أخطاء محتملة. الكشف عن تعارض المصالح: إشارات الخطر يمكن أن تساعد في كشف أي تعارضات محتملة للمصالح بين الأفراد أو الجهات ذات الصلة بالعمليات المالية، مما يمكن أن يؤدي إلى تلاعب في التقارير المالية. بشكل عام، إشارات الخطر المتعلقة بالتقارير المالية تساهم في تعزيز النزاهة والدقة في عمليات التقارير المالية وتحسين الثقة في البيانات المالية المقدمة من قبل الشركة. تساعد في الكشف عن أي مخاطر محتملة وتحقيق الامتثال للمعايير المالية والضوابط الداخلية.	إشارات التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية
إشارات خطر التدقيق لها دور في الكشف عن احتيال الأصول. هذه الإشارات تساعد في تحديد المخاطر المحتملة والسلوكيات غير الملتزمة التي يمكن أن تؤدي إلى فقدان أو تلاعب بالأصول المؤسسة في ضوء: تحليل السجلات والمعاملات: إشارات الخطر تمكن المدققين من تحليل السجلات المالية والمعاملات المرتبطة بالأصول. يتم فحص البيانات بحثاً عن أي تغييرات غير مبررة أو غير عادية تشير إلى احتمال تلاعب.	إشارات التدقيق المتعلقة بالأصول

التدقيق في الضوابط الداخلية: إشارات الخطر تساعد في تقييم فعالية الضوابط الداخلية التي تهدف إلى حماية الأصول. إذا تم اكتشاف أي ضعف في هذه الضوابط، يمكن اتخاذ إجراءات لتعزيز الحماية. مقارنة الأصول بالسجلات: المدققين يستخدمون إشارات الخطر للمقارنة بين الأصول الفعلية والسجلات المالية. هذا يمكن أن يكشف عن أي اختلافات غير مبررة أو توافقات غير ملائمة. البحث في النقص أو الفقدان: إشارات الخطر تساعد في البحث عن أي نقص أو فقدان في الأصول وتحديد أسبابه. يمكن أن تشمل هذه الأسباب الاختلاس أو التلاعب بالأصول. تحليل الأصول الغير مادية: إشارات الخطر تمكن من تحليل الأصول غير المادية مثل حقوق الملكية الفكرية أو العقود. يمكن أن تساعد في الكشف عن أي انتهاكات أو تلاعب بهذه الأصول. الكشف عن تعارض المصالح: إشارات الخطر تساهم في الكشف عن أي تعارض محتمل للمصالح يمكن أن يؤدي إلى احتمال تلاعب بالأصول. إشارات خطر التدقيق تمكن من تحليل ومراقبة الأصول بكفاءة وفعالية. تساهم في الكشف عن أي مخاطر محتملة تتعلق بالأصول وتحقيق الامتثال للضوابط الداخلية والمعايير المالية، مما يزيد من نزاهة ودقة تقارير الأصول	
إشارات التدقيق المتعلقة بالعملين إشارات خطر التدقيق مهمة في اكتشاف ومنع احتيال العاملين داخل المؤسسات. إذ يمكن لهذه الإشارات أن تساعد في تحليل سلوكيات العاملين والمعاملات وتحديد أي نماذج غير ملتزمة أو تصرفات غير معقولة تشير إلى احتمال التلاعب أو الاحتيال في ضوء: تحليل سلوكيات الموظفين: إشارات الخطر تساعد في تحليل سلوكيات وأنشطة الموظفين. يتم مراقبة التغييرات السلوكية الغير عادية التي قد تشير إلى تصرفات مشبوهة. الرصد المستمر: يمكن لإشارات الخطر أن تكون جزءاً من نظام رصد مستمر يسمح بالكشف المبكر عن أنماط تصرف غير معقولة للعاملين. تحليل الاستثناءات: يتم استخدام إشارات الخطر لتحليل الاستثناءات والمعاملات غير المعتادة. يمكن أن تشمل هذه الاستثناءات سحب نقود نقدية غير معقولة، أو تغييرات في السجلات أو السجلات المالية التي تنثير الشكوك. التدقيق في السجلات الزمنية: يمكن استخدام إشارات الخطر لفحص السجلات الزمنية للمعاملات والأنشطة المالية. يمكن أن تظهر الفحوصات الدقيقة أي تصرفات تمت خارج الأوقات العادية. الكشف عن تعارض المصالح: إشارات الخطر يمكن أن تساهم في الكشف عن أي تعارض محتمل للمصالح بين العاملين يمكن أن يؤدي إلى تلاعب أو احتيال.	

البحث في تغييرات الوظائف: إشارات الخطر تمكن من مراقبة أي تغييرات في وظائف الموظفين أو المسؤوليات التي يمكن أن تزيد من فرص التلاعب. وإشارات الخطر تساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة داخل المؤسسة وتحسين مراقبة السلوكيات والمعاملات. تساعد في تقليل خطر الاحتيال من قبل العاملين وتحقيق الامتثال للضوابط الداخلية والسياسات المؤسسية.

المصدر: من اعداد الباحثان

يساعد في تقليل التأثيرات السلبية والحفاظ على سلامة واستدامة العمليات.

- تعزيز الامتثال والشفافية: إشارات الخطر تشجع على تعزيز الامتثال والشفافية داخل المؤسسة. في ضوء الإبلاغ عن الإشارات والعمل على حل المشكلات، يمكن للمؤسسة بناء سمعة إيجابية وزيادة الثقة لدى الجمهور والمساهمين. فهي بصورة عامة تعمل كأداة هامة لمساعدة الشركات والمؤسسات على تحسين فاعلية الرقابة الداخلية والمساهمة في تحقيق أهدافها والحفاظ على استدامتها.

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

خلص البحث الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات التي يمكن استعراضها على النحو الاتي:

أولاً. الاستنتاجات:

أن توافر واستخدام المدقق لاشارات خطر التدقيق يساعد على تحقيق وفورات في الوقت والتكلفة المخصص لعملية التدقيق، وأيضاً توجيه الاهتمام للأماكن التي يتوافر بها احتمال الغش، مما يحقق فعالية عملية التدقيق بوجه عام، وارتفاع كفاءة التدقيق بوجه خاص.

هناك ضعف في الوصول إلى المعلومات الكافية والموثوقة قبل البدء في التدقيق. هذا يشير إلى وجود عوائق تحد من أهمية التواصل الجيد مع

وبصورة عامة يمكن القول بأن إشارات خطر التدقيق تساعد في تحسين الرقابة الداخلية في ضوء: -التعرف على المشكلات المحتملة: إشارات الخطر تساعد في التعرف على المشكلات والتحديات المحتملة التي يمكن أن تواجه المؤسسة. يمكن أن تشمل هذه المشكلات التحديات المالية، والمخاطر الأمنية، والتغييرات في البيئة التنظيمية، والقضايا القانونية، وغيرها. في ضوء التعرف على هذه المشكلات، يمكن للمؤسسة الاستعداد للتعامل معها واتخاذ التدابير الوقائية.

- تحسين الرصد والإبلاغ: إشارات الخطر تساهم في تحسين نظام الرصد والإبلاغ داخل المؤسسة. يمكن توجيه الجهود والموارد نحو المجالات التي تظهر إشارات الخطر فيها بشكل أكبر. ذلك يمكن أن يساعد على الاستجابة السريعة للمشكلات والحد من التأثيرات السلبية.

- توجيه الجهود الرقابية: إشارات الخطر تمكن الرقابة الداخلية من توجيه جهودها نحو المجالات الأكثر حساسية والأكثر عرضة للمخاطر. يمكن أن تساعد في تحديد الأنشطة والأقسام التي تحتاج إلى مزيد من المراقبة والتقييم.

- تحسين الاستجابة السريعة: إذا تم التعرف على إشارات الخطر بسرعة، يمكن للمؤسسة اتخاذ إجراءات سريعة للتصدي للتحديات والمشكلات. هذا

العاملين وجمع المعلومات الضرورية لفهم الوضع بشكل دقيق.

ضعف استعداد المدققين للقيام بتحليل عميق للأسباب وراء الإشارات الخطر، حتى يتمكن من تقديم حلاً فعالاً للمشكلة، وتحفظ المدققين في تقديم المعلومات يمكن أن يؤدي إلى عدم تصحيح المشكلات المكتشفة.

هناك صعوبة في تقييم التغيرات في تقييم الأصول، وإيجاد نظام موحد لإدارة المخزون، وكذلك صعوبة في تقدير التقديرات والأحكام الهامة، وفما يتعلق بإصدار التقارير المالية والإدارية ومتبادل المعلومات بطريقة آمنة.

ثانياً: المقترحات

تتناول الفقرات في أدناه أهم المقترحات التي تقدمها الباحثان في بحثهم استناداً إلى الاستنتاجات السابقة، والتي يمكن أن تساهم في الاستخدام والاعتماد الكلي لمعايير الصفات والأداء في وحدات التدقيق، كالاتي:

ضرورة أن يتميز المدققين بالقدرة على تحليل الأسباب والبحث عن الجذور الحقيقية للمشكلة بدلاً من الاعتماد فقط على الإشارات الظاهرة، وأن يكون المدققين على دراية بإمكانيات التنفيذ والاعتبارات العملية لتقديم توصيات قابلة للتنفيذ وفعالة.

ضرورة تشجيع المدققين على تقديم تقارير نزيهة وشفافة دون تحفظات غير مبررة، وتقديم آليات لحمايتهم في حالة وجود مخاوف من الانتقام. ضرورة تحسين عمليات تقييم الأصول والاعتماد على تقنيات وأساليب حديثة لتحديد القيم الحقيقية.

ضرورة أن يكون المدققين ملتزمين بممارسات تدقيقية قوية وشفافة مثل إشارات خطر التدقيق لضمان صحة وموثوقية معاملات العاملين والإدارة والأصول والتقارير المالية بقصد تحسين فعالية الرقابة الداخلية وتحسينها.

وبصورة عامة يمكن القول بأن إشارات خطر التدقيق تساعد في تحسين الرقابة الداخلية في ضوء:

- التعرف على المشكلات المحتملة: إشارات الخطر تساعد في التعرف على المشكلات والتحديات المحتملة التي يمكن أن تواجه المؤسسة. يمكن أن تشمل هذه المشكلات التحديات المالية، والمخاطر الأمنية، والتغيرات في البيئة التنظيمية، والقضايا القانونية، وغيرها. في ضوء التعرف على هذه المشكلات، يمكن للمؤسسة الاستعداد للتعامل معها واتخاذ التدابير الوقائية.

- تحسين الرصد والإبلاغ: إشارات الخطر تساهم في تحسين نظام الرصد والإبلاغ داخل المؤسسة. يمكن توجيه الجهود والموارد نحو المجالات التي تظهر إشارات الخطر فيها بشكل أكبر. ذلك يمكن أن يساعد على الاستجابة السريعة للمشكلات والحد من التأثيرات السلبية.

- توجيه الجهود الرقابية: إشارات الخطر تمكن الرقابة الداخلية من توجيه جهودها نحو المجالات الأكثر حساسية والأكثر عرضة للمخاطر. يمكن أن تساعد في تحديد الأنشطة والأقسام التي تحتاج إلى مزيد من المراقبة والتقييم.

- تحسين الاستجابة السريعة: إذا تم التعرف على إشارات الخطر بسرعة، يمكن للمؤسسة اتخاذ إجراءات سريعة للتصدي للتحديات والمشكلات. هذا يساعد في تقليل التأثيرات السلبية والحفاظ على سلامة واستدامة العمليات.

- تعزيز الامتثال والشفافية: إشارات الخطر تشجع على تعزيز الامتثال والشفافية داخل المؤسسة. في ضوء الإبلاغ عن الإشارات والعمل على حل المشكلات، يمكن للمؤسسة بناء سمعة إيجابية وزيادة الثقة لدى الجمهور والمساهمين. فهي بصورة عامة تعمل كأداة هامة لمساعدة الشركات والمؤسسات على تحسين فاعلية الرقابة الداخلية والمساهمة في تحقيق أهدافها والحفاظ على استدامتها.

تقديم حلاً فعالاً للمشكلة، وتحفظ المدققين في تقديم المعلومات يمكن أن يؤدي إلى عدم تصحيح المشكلات المكتشفة.

هناك صعوبة في تقييم التغيرات في تقييم الأصول، وإيجاد نظام موحد لإدارة المخزون، وكذلك صعوبة في تقدير التقديرات والأحكام الهامة، وفما يتعلق بإصدار التقارير المالية والإدارية ومتبادل المعلومات بطريقة آمنة.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

- أبو العنين، أحمد سعد (2020). المحاسبة الإبداعية ودور المراجعة الخارجية في الحد من أساليبها المؤثرة على مصداقية القوائم المالية والحسابات الختامية للشركات المساهمة المصرية". عدد 1، معهد رأس البر العالي للدراسات النوعية والحاسب الآلي، القصيم، المملكة العربية السعودية.
- الجازوي، صالح أبو بكر، (2015)، أثر استخدام المراجع الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة بنغازي ليبيا.
- دحوح، حسين، صباغ، سامر (2016)، مدى التزام مدققي الحسابات بتقييم عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج: 12، عدد 2، الأردن.
- الدليمي، سارة شامل إبراهيم سلطان، (2021)، تطوير المهارات التقنية للمدققين الداخليين للحد من الأخطاء الجوهرية / دراسة حالة في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في رئاسة جامعة الموصل، بحث دبلوم عالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- زقوت، نسيم (2016)، استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية كشف الاحتيال المالي". رسالة ماجستير، كلية التجارة. الجامعة الإسلامية غزة.
- زين، الدين جبايلية، (2018) "دور المدقق الخارجي في الحد من الأخطاء المحاسبية"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- الصباغ، سامر. (2016)، أثر القياس الكمي لمخاطر الأخطاء الجوهرية في تحسين دقة تقييم خطر التدقيق" رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد جامعة دمشق.
- طالب، إناس (2021) دور مدخل خطر الاحتيال في تحسين جودة التدقيق الخارجي". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- عبد السلام، كمال (2018) استخدام إشارات خطر المراجعة (Red Flags) في الكشف والتنبيه بالتعثر المالي بمنظمات الأعمال، مجلة كلية التجارة، جامعة بورسعيد.
- عشماوي كامل طنطاوي، سعاد، محمد، إيمان شحاتة، دعاء، وكامل محمود (2021). المراجعة خدمات التأكيد، ط 1 القاهرة: مصر. مجلة كلية التجارة جامعة القاهرة.
- العنزي، ناصر فهد عبد الله، (2021)، اثر إجراءات التدقيق الالكتروني في جودة التدقيق الداخلي: الدور المعدل للحاكمة المؤسسية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
- الغائم، كفاح، (2017) دور ديوان الرقابة المالية في كشف الغش والاحتيال في البيانات المالية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، العراق.
- لطي، أمين السيد أحمد، (2006) التدقيق بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- محمود، حسن، (2021) تحليل آثار علاقات التداخل بين مكونات ومحددات جودة التقارير المالية ومكونات ومحددات جودة المراجعة الخارجية على تقييم كفاءة الإدارة في تعظيم قدرات المنشأة: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية مج: 2، عدد 1. كلية التجارة جامعة دمياط، مصر.

المقبول، العجب، الدخيري بشارة، (2019). أثر كفاءة المدقق الداخلي في كشف الاحتيال المالي، مجلة كلية العلوم الإدارية والمالية. عدد2، السعودية.
الوقاد، سامي، محمد وديان، ولؤي محمد (2010)، تدقيق الحسابات (1) ط 1، مكتبة المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
المصادر باللغة الاجنبية:

AICPA. Statement on Auditing Standards No. 1, (2008) (SAS No. 1) "Codification of auditing standards and procedures", New York, N.Y. AICPA, Available at: http://en.wikipedia.org/wiki/Statements_on_Auditing_Standards

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), 2006. Statement on Auditing Standards No. 109 (SAS No. 99) "Understanding the Entity and Its Environment and Assessing the Risks of Material Misstatement." New York .

Angela-Ngava, (2017) " Red Flags of Fraud " Icpak Forensic Audit Seminar. PWC .pp1-21.

Bell, T. B., and Carcello, J. V., (2000), "A Decision Aid For Accessing The Likelihood Of Fraudulent Financial Reporting", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 19 (Spring).

Hall, John . (2007). "Sample Fraud Risk Inventory and Suggested Audit Program Steps". (unpublished).

Handbook of International Quality Control, Auditing Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, "ISA No.240, Vol 1.

http://www.osc.state.ny.us/localgov/pubs/red_flags_fraud.pdf

Hussain, Mostaq M., Kennedy, Patricia, and Kierstead, Victoria, (2010), "Can Audit Prevent Fraudulent Financial Reporting Practices? Study of Some Motivational Factors in Two Atlantic Canadian Entities", Issues in Social and Environmental Accounting, 4 (1).

Lundstrom, Ron, (2009), " Fraud: Red Flags or "Red Herrings"? Telling the Difference", Journal of Forensic Studies in Accounting and Business, Vol. 1 Issue2.

Narayana, Anak, Ariyanto, Dodik. (2020). "Auditors Experience as Moderating Effect Investigative Abilities and Understanding of Red Flags on Fraud Detection". International Research Journal of Management, IT & Social Sciences. Vol 7. No 1, pp205-216.

Pramuki.n.w, Pratiwi.k.a, Purwaningrat.p.a, Mahayasa.g.a. (2020). The Role of Professional Auditor Skepticism and Red Flag Understanding in Assessing Risk of Fraud: An Experimental Study. Universitas Hindu Indonesia. Denpasar. Bali, Indonesia.

Ramazani, Morteza And Atani, Hossien Rafiei, (2010), "Iranian Accountants Conception Of The Prevention Methods Of Fraud And Offering Some Recommendations To Reduce Fraud In Iran", Global Journal Of Management And Business Research, Vol. 10, Issue 6 (Ver 1.0), August.

Smith ،Malcolm ،Omar ،Normah Haji ،Idris ،Syed Iskandar Zulkarnain Sayd
And Baharuddin ،Ithnahaini ،(2005) ،"Auditors' Perception Of Fraud Risk
Indicators Malaysian Evidence" ،Managerial Auditing Journal ،20 (1).

المستخلص:

تتصف بيئة الأعمال المعاصرة بأنها محفوفة دائماً بالمخاطر وحالات عدم التأكد وعدم اليقين، بما في ذلك حدوث الأخطاء وحالات الاحتيال، والتي يمكن أن يكون لها عواقب مالية وخيمة على سمعة المؤسسات. وعلى الرغم من تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في تلك المؤسسات، إلا أن هذه المخاطر ما تزال قائمة وتكرر مع انجاز الأعمال والعمليات. وهنا تظهر الحاجة إلى معالجة المشكلة البحثية المتمثلة في عدم فعالية الضوابط الداخلية في التخفيف من حدوث الأخطاء وحالات الاحتيال داخل المؤسسات. وهذا يحفز المدققين إلى اتباع نهج استباقي لتحديد نقاط الضعف ومعالجتها. وهذا النهج يتمثل باستخدام إمكانات إشارات خطر التدقيق كوسيلة لتعزيز فعالية تدابير الرقابة الداخلية. هدفت هذه البحث إلى زيادة كفاءة المدقق في الكشف عن الاحتيال المالي في ضوء دراسة وتحليل أثر استخدام إشارات خطر التدقيق في تحسين فعالية الرقابة الداخلية، وتقييم نظم الرقابة الداخلية ومدى الاعتماد عليها. واعتمدت البحث على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالأطاريح والرسائل والدوريات والكتب ومواقع شبكة الأنترنت التي تناولت موضوع البحث، ولأسيما ذات العلاقة بموضوعات إشارات خطر التدقيق والرقابة الداخلية.

وفي ضوء ذلك توصلت البحث الى جملة من الاستنتاجات منها: أن توافر واستخدام المدقق لإشارات خطر التدقيق يساعد على تحقيق وفورات في الوقت والتكلفة المخصص لعملية التدقيق، وتوجيه الاهتمام للأماكن التي يتوافر بها احتمال الغش، مما يحقق فعالية عملية التدقيق بوجه عام، وارتفاع كفاءة التدقيق بوجه خاص، هناك ضعف في

الوصول إلى المعلومات الكافية والموثوقة قبل البدء في التدقيق، وهذا يشير إلى وجود عوائق تحد من أهمية التوصل الجيد مع العاملين وجمع المعلومات الضرورية لفهم الوضع بشكل دقيق. كما وأنهى البحث بمجموعة من التوصيات أهمها : ضرورة أن يتميز المدققين بالقدرة على تحليل الأسباب والبحث عن الجذور الحقيقية للمشكلة بدلاً من الاعتماد فقط على الإشارات الظاهرة. وضرورة أن يكون المدققين ملتزمين بممارسات تدقيقية قوية وشفافة مثل إشارات خطر التدقيق لضمان صحة وموثوقية معاملات العاملين والإدارة والأصول والتقارير المالية بقصد تحسين فعالية الرقابة الداخلية وتحسينها.

كلمات المفتاحية: إشارات خطر التدقيق، الرقابة الداخلية، احتيال الإدارة، العاملين، التقارير المالي

Abstract

The contemporary business environment is always fraught with risks, uncertainties and uncertainties, including errors and fraud, which can have serious financial consequences for an organization's reputation. Despite the implementation of internal control systems in these institutions, these risks still exist and recur as the business and operations are completed. This is where the research problem of ineffectiveness arises Internal controls in mitigating the occurrence of errors and cases of fraud within institutions. This motivates auditors to take a proactive approach to

obstacles that limit the importance of good communication with employees and the collection of information necessary to understand the situation accurately. The study also included several recommendations, the most important of which are: the need for auditors to be distinguished by the ability to analyze the causes and search for the real roots of the problem instead of relying only on apparent signals. Auditors should adhere to strong and transparent audit practices such as audit risk signals to ensure the correctness and reliability of employees' transactions, management, assets and financial reports in order to improve the effectiveness of internal control.

identifying and addressing weaknesses. This approach is to use the potential of audit risk signals as a means of enhancing the effectiveness of internal control measures. This study aimed to increase the auditor's efficiency in detecting financial fraud by studying and analyzing the impact of using audit risk signals in improving the effectiveness of internal control, and evaluating internal control systems and the extent of reliance on it. The study relied on the descriptive approach through the use of theses, letters, periodicals, books and websites that dealt with the subject of the study, especially those related to the topics of audit risk signals and internal control. The study concluded several conclusions, the most important of which are: that the availability and use of audit risk signals by the auditor helps to achieve savings in the time and cost allocated to the audit process, and to direct attention to citizens who have the

possibility of fraud, which achieves the effectiveness of the audit process in general, and the high efficiency of the audit in particular, there is a lack of access to sufficient and reliable information before starting the audit, and this indicates that there are

